تحليل لمواضع وعبارات الأسئلة المتكررة لمادة الاقتصاد الكلي

العلاقه بين ؟
العلاقة بين الانتعاش و الرفاهية (يؤدي الانتعاش الى الرفاهية)
العلاقة بين الركود والكساد (يؤدي الركود إلى الكساد) (طرديه)
العلاقة **عكسية** بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و مستوى الأسعار
العلاقة موجبة بين التغير في الدخل و التغير في الاستهلاك، أي أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك
العلاقة موجبة بين التغير في الدخل و التغير في الادخار ، أي أنه كلما زاد الدخل زاد الادخار
العلاقة عكسية بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار فإذا انخفض معدل الفائدة زاد الطلب على الاستثمار كلما كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من معدل الفائدة كان الاستثمار مربحا
العلاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك (كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك)
الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة
يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)،

الى ماذا تؤدي الانخفاض في ؟
انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي الى تكاليف اجتماعية وأمنية وتدني المستوى المعيشي للأفراد
يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي
تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار.
الى التضخم الركودي نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن
إذا قمنا **بتخفيض الضريبة** الثابتة بمقدار ٦٢.٥ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى **زيادة الإنفاق** الاستهلاكي وذلك نتيجة **لزيادة الدخل المتاح** ، ومنه فقد **انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل** ، وبالتالي **زاد الدخل القومي** بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل ٤ أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة.
تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع
الحلقة المفرغة للفقر (Vicious Circle of Poverty) المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب إرتفاع معدل نمو السكان
إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. بسبب سوء إستغلال الموارد البشرية

الى ماذا تؤدي الزيادة ؟
الزيادة المستمرة في اجمالي الناتج المحلي **الحقيقي** من سنة إلى أخرى يعبر عن النمو الاقتصادي
في الأقطار المتقدمة. تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك
يؤدي **الزيادة المتوقعة في الدخل** في المستقبل إلى **زيادة الرغبة في الإنفاق** أي **قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر**، وبالتالي **زيادة الطلب الكلي**. تؤدي **الزيادة في الأرباح المتوقعة** في المستقبل إلى **زيادة استثمارات** منشآت الأعمال في **الوقت الحاضر** بهدف **زيادة** الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي **زيادة الطلب الكلي**.
• تؤدي زيادة تكاليف الانتاج الى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار والعكس في حال توقعات هبوط تكاليف الانتاج
يزيد المخزون في **حالات زيادة العرض** الكلي على الطلب الكلي **وينقص** في **حالات زيادة الطلب** الكلي على العرض الكلي.
إذا زاد الاستثمار المستقل أدى إلى **زيادة الدخل** الإجمالي، ثم إلى **زيادة الإنفاق الاستهلاكي** لاعتماده على الدخل،
إن **زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق**، فتؤثر **سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن**.

عند التعادل ماذا يحدث ؟
عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C)، لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات. (الدخلY = الانفاقC) (Y=C)
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي. تحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.
الدخل التوازني (التوازن) في الاقتصاد المغلق يتحقق عندما يتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق)
شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي
يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون : $Y = C + Ia$
• شرطي توازن الاقتصاد: ✓ الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي : $Y = C + Ia + Ga + Xa - M$ ✓ الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي: $(S + T + M) = (I + G + X)$
تتوازن الموازنه في حالة تعادل النفقات(G) مع الإيرادات (T).
عند (YB) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)،
الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب

الشروط !
شرط توازن الاقتصاد الكلي (الدخلY = الانفاقC) (Y=C)
في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط (Ia) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C). شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي
لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخار(S) مع الاستثمار(Ia) S = Ia
يتحقق التوازن عند الدخل C لأنه تحقق شرطين للتوازن وهي : الشرط الأول أنه أصبح الدخل(Y) = الطلب الكلي(C+Ia) الشرط الثاني أنه أصبح الادخار المخطط(S) = الانفاق المخطط(Ia)
فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي : Y = C + Ia حيث أن: C = Ca + bY I = Ia $$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

القياس !
يقاس المعجل بمعامل رأس المال ، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد
تقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (YP). ويوضح الشكل (٤-٢) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.
يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي : معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 = $\frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}} \times 100$ كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية : الناتج المحلي الحقيقي للفرد = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$
يقاس العرض الكلي في الامد البعيد بكمية الناتج المحلي الإجمالي **الحقيقي** عند مستوى **الاستخدام الكامل** ، **ويعادل الناتج المحلي** الإجمالي الكامن أو الممكن، **عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني**.
يقاس الطلب الكلي **بالإنفاق الكلي** وفق المعادلة (مكونات الطلب الكلي) : Y= C +I + G + X – M
• **يقاس الطلب** الكلي **بإجمالي الإنفاقات** ، والتي تشمل الإنفاق **الاستهلاكي** الخاص والإنفاق **الاستثماري** الخاص والإنفاق **الحكومي** و **صافي الصادرات**. • **يقاس العرض** الكلي **بالناتج المحلي** الإجمالي **"الحقيقي"**.